



الاتحاد التعاوني العربي

منظمة العمل العربية

## الندوة القومية حول

" دور التعاونيات فى الحد من عمالة الاطفال "

8 – 10 سبتمبر 2012

- القاهرة -

واقع الحركة التعاونية العربية ( أنواعها ، أهدافها ) والصعوبات التى  
تواجهها وآفاق تطويرها

الأستاذ دكتور

أحمد عبد الظاهر عثمان

رئيس الاتحاد التعاوني العربي

## المحتويات:

□ تقديم

□ دور التعاونيات العربية فى دعم الاقتصاد فى المجتمع

□ حجم العضوية- النوعية – مجالات النشاط.

□ إحصائيات تعاونية عربية

□ دراسة حالة ( جمهورية مصر العربية )

التعاونيات المصرية

□ واقع الحركة التعاونية العربية

• واقع حال التعاونيات العربية

• الصعوبات التى تواجه الحركة التعاونية العربية ومحددات تطورها

□ الحركة التعاونية العربية .. وآفاق المستقبل

• محددات قيام التعاونيات بدورها فى تحقيق التنمية العربية.

□ الخاتمة

تقديم:

التعاون ظاهرة اقتصادية اجتماعية ، أفرزها السلوك البشري، نتيجة للتطورات التي مرت بها المجتمعات الإنسانية عبر مراحلها المختلفة، حتى أضحت نظاماً اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً.

ويكاد يجمع علماء التعاون في العالم على أن قيام القطاع التعاوني ضروري في كل نظام سياسي واقتصادي، لأن مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية تستعين بالتعاون بدرجات متفاوتة، إذ أن التعاون لا يستهدف فقط تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجموع أعضائه، بل يستهدف أيضاً خلق المواطن الصالح، الذي يستشعر أهميته، وقدرته على الإسهام في بناء المجتمع، ذلك أن التعاون قطاع وتنظيم اقتصادي اجتماعي، ذا بعد إنساني، أفرزته الحاجة البشرية للأفراد لمعالجة ما يعانون من ضعف اقتصادي واجتماعي، بهدف إشباع حاجاتهم المتماثلة، لحمايتهم والنهوض بمستواهم المادي والاجتماعي.

وإذا كانت عملية التنمية في المجتمع لها شقان، تنمية اقتصادية، وتنمية اجتماعية، وكانت الأولى تهدف لزيادة الناتج القومي الإجمالي، تحقيقاً لصالح الأفراد، فإن الثانية تهدف لتحقيق تقدم ورفاهية الإنسان في المجتمع، وكلاهما يكمل الآخر، ويتضح بجلاء الارتباط بين التنمية المشار إليها والقيم التعاونية؛ فتنمية الحركة التعاونية، يعد بمثابة هدف أساسي في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي للدولة الراغبة في تحقيق غايات تنموية، وكذا بالمثل، فإن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، هي إحدى غايات الحركة التعاونية، وبذا نجد التلازم والتكامل بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ودعم الحركة التعاونية.

وتأكيداً على تعاضد دور التعاونيات بالمجتمع ، نلحظ الاهتمام العالمي بالتعاونيات، من مختلف المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظماتها النوعية المختلفة، مثل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، ومنظمة العمل الدولية (ILO)، التي أصدرت التوصية رقم 127 لسنة 1966، في شأن التعاونيات ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تم تحديثها في عام 2002، بالتوصية رقم 193 لسنة 2002 بشأن تعزيز التعاونيات، والمنظمة الدولية للتعاون الإنتاجي (سيكوبا) في اجتماعها بأوسلو عام 2003، والتي أصدرت إعلاناً عن الملكية العمالية التعاونية، يتماشى مع التوصية رقم 193 لعام 2002، كما نلمس أيضاً اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتعاون متمثلاً في إصدارها القرار رقم 2456 لسنة 1968، ليؤكد مكانة التعاون ودوره في التنمية.

وليس أدل على تغلغل القطاع التعاوني في شتى مناحي الحياة وفي مختلف الدول كذلك من وجود عدد 222 ألف منظمة تعاونية في 90 دولة من دول العالم، يبلغ عدد أعضاؤها أكثر من 800 مليون نسمة حول العالم : ففي الأرجنتين هناك أكثر من 18 ألف جمعية تعاونية يبلغ عدد أعضاؤها حوالي 9 ملايين شخص، وفي كندا هناك فرد من بين ثلاثة أفراد في المجتمع عضو بجمعية تعاونية، وتنتج الاتحادات التعاونية للسكر بكندا 35% من إنتاج السكر الإجمالي ، وفي الهند يوجد أكثر من 239 مليون نسمة أعضاء بالجمعيات والاتحادات التعاونية الهندية، وفي أوروغواي تنتج التعاونيات 90% من الألبان بالبلاد وحوالي 35% من إنتاج العسل.

ومن جماع ما تقدم نلحظ الدور المحوري للقطاع التعاوني في مختلف دول العالم، وما يستتبعه ذلك، من ضرورة دراسة التجارب التعاونية، والوصول لتنمية الحركة التعاونية لتحقيق التنمية الشاملة، وتحقيق صالح المجتمعات والأفراد علي حد سواء، ودراسة كيفية مواجهة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، والتعامل معها بما يمكن الحركة من أداء دورها المحوري الهام بالمجتمع.

هذا وإذا أردنا أن نستعرض ما شهده العالم في السنوات الأخيرة، وتحديدًا من أواخر الثمانينات من متغيرات اقتصادية واجتماعية أثرت بشكل كبير على مجريات

الأحداث، وغيرت من المعطيات على الساحة الدولية، نوكد أنه قد ترتب على انهيار الاتحاد السوفيتي، وتفكك الكتلة الاشتراكية وظهور الاقتصاد الحر في تلك الدول، بروز الحرية الاقتصادية وآليات السوق الحر، وباتت الدولة تستعيد ذكريات الدولة الحارسة، التي تعنى بالدفاع والعدل والأمن، والفتات من الحياة الاقتصادية. وأخذت ظاهرة العولمة، في التنامي بشكل سريع، وظهرت التكتلات الاقتصادية، التي أخذت تسيطر على مجريات الحياة الاقتصادية، كما أن توقيع الاتفاق العام للتجارة والتعريفات (الجات)، كان له أثر كبير في مجريات الأحداث الاقتصادية والاجتماعية في العالم وقد كان لهذه المتغيرات انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على الكثير من دول العالم ومنها الدول العربية التي اتجهت إلى تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي.

وقد تأثرت التعاونيات العربية بالمتغيرات والمستجدات التي واكبت هذه التحولات، وأصبحت في حاجة ملحة لإعادة هيكلتها، وتطوير تشريعاتها وأساليب نشاطها، وتبني بدائل تمويلية جديدة لهذا النشاط، وتنمية قدراتها البشرية بما يمكنها من التحرك بنافسية مع القطاعات الأخرى حتى تتمكن من تحقيق دورها في التنمية، واستعادة دورها في المساهمة في تنفيذ الخطط الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بعد أن ظل هذا الدور معطلاً لفترة، في الوقت الذي ارتكن فيه العالم المتقدم في أوروبا وأمريكا، على القطاع التعاوني الذي أسهم في تقدمه إسهاماً كبيراً.

ولا شك أن الحركة التعاونية العربية وهي تعمل في كافة مجالات النشاط محافظة على أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ومبادئها في خدمة وتنمية المجتمع. تتعرض للعديد من المشاكل والصعوبات وبصورة خاصة تلك المرتبطة بكيفية مواجهة المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يشهدها عالمنا المعاصر.

وما هو جدير بالإشارة .. أن مبادرة منظمة العمل العربية نحو تنظيم هذه الندوة القومية الهامة حول ( دور التعاونيات في الحد من عمالة الأطفال) وأن يكون أحد محاورها واقع الحركة التعاونية العربية ( أنواعها ، أهدافها ) والصعوبات التي تواجهها وأفاق تطويرها تمثل أساساً جيداً للتحرك المستقبلي بالإضافة إلى كونها إدراكاً واعياً بمشكلات العصر .. وأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه التعاونيات العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية.

ومن هنا جاء إسهامنا المتواضع بهذه الورقة والتي تتطرق إلى واقع الحركة التعاونية العربية والأهمية الاقتصادية لها في المجتمع العربي ومجالات النشاط والصعوبات التي تواجهها ومحددات قيام التعاونيات بدورها في تحقيق التنمية العربية.

والله ولي التوفيق ؛

رئيس الاتحاد التعاوني العربي

دكتور/ أحمد عبد الظاهر عثمان

دور التعاونيات العربية  
فى دعم الاقتصاد الوطنى

## دور التعاونيات العربية فى دعم الاقتصاد فى المجتمع :

التعاونيات العربية والتي تنتمى الى 17 قطرا عربيا فى إطار 40 الف جمعية تعاونية تعمل فى كافة مجالات التعاون الخدمى والزراعى والاستهلاكى والحرفى والسمكى والعلمى ومتعددة الاغراض وحجم عضويتها أكثر من 20 مليون عضو تعاونى فى كافة مجالات التعاون الخدمى والزراعى والاستهلاكى والحرفى والاسكانى والسمكى والعلمى ومتعددة الاغراض .. وحجم العضوية يبلغ أعلى نسبة فى التعاونيات الاستهلاكية (44.8%) ثم الزراعية (31.8%) ثم الاسكانية (14.8%) ثم متعددة الأغراض (3.9%) ثم الخدمية (2.1%) ثم الحرفية (2%) ثم السمكية (0.6%).

كما يتضح من خلال تحليل البيانات المتاحة عن 14 دولة عربية أن هناك أكثر من 40 الف جمعية تعاونية فى مجالات التعاون الخدمى والزراعى والاستهلاكى والحرفى والاسكانى والسمكى والعلمى ومتعددة الأغراض .. وأوسع أنواع التعاونيات انتشارا هى التعاونيات الزراعية حيث يبلغ نسبتها (43%) من اجمالى عدد التعاونيات ، تليها الاستهلاكية (33%) ثم الاسكانية (8.5%) ثم متعددة الاغراض (7.8%) ثم الخدمية (3.89%) ثم الحرفية والصناعات الصغيرة (3.4%) ثم السمكية (0.4%) ثم تعاونيات الأنشطة العلمية والثقافية (0.01%).

ويمتد نشاط التعاونيات فى كافة الدول العربية الى معظم المجالات : الزراعية .. الاستهلاكية .. والاسكانية .. والانتاجية الحرفية .. والثروة المائية والصيدان والتعاونيات الخدمية .. والتعليمية .. والثقافية .. الخ.

وتشير البيانات المتاحة الى أنه بالرغم من تعدد أنواع النشاط التعاونى فى كل الدول العربية الا ان أكثرها انتشارا هو التعاون الزراعى والاستهلاكى (18 دولة) ثم متعددة الأغراض والخدمية (13 دولة) ثم الاسكانى (7 دول) ثم الحرفى (7 دول) ثم الثروة السمكية (6 دول) وأقلها انتشارا النشاط العلمى والتدريب والتثقيف والتعليمى (4 دول).

وقد أجمع العديد من الخبراء والأكاديميين أن المناخ الذى خلقتة الأزمة المالية العالمية وتداعياتها يجب أن يدفع الدولة لتمكين القطاع التعاونى باعتباره الشريك المناسب للخروج من تلك الأزمة استنادا على نموذج رشيدا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يقوم على الشركاء الأربعة : دولة قوية متدخله بحدود ، قطاع خاص منضبط ، قطاع تعاونى موجه ، بالاضافة إلى القطاع الخيرى.

لا شك أن التنمية الشاملة المستدامة المتوازنة ينبغي أن تكون الشغل الشاغل لدول ومجتمعات العالم النامي ومن بينها عالمنا العربي لتضييق الفجوة التي تفصله عن العالم المتقدم وتحقيق اللحاق به ، فإن تجارب العالم التنموية قد أثبتت أن نهج التنمية القائم سواء على انفراد الدولة بالقرار أو تركه لقوى السوق حيث ينفرد القطاع الخاص فيه بالنشاط الاقتصادي قد قاد إلى خيبة أمل كبيرة ، ولم يحقق تحررا من أصل التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي ، وأصبح نهج التنمية بالمشاركة التي تتحقق من خلال تفعيل الحوار الاجتماعي بين الأطراف صاحبة المصلحة هو المنهج الذي اجتمعت على جدواه الأدبيات الاقتصادية الجديدة ، وإلى هذا سارت دعاوى الاصلاح وتحرير منظمات المجتمع المدني من العوائق التي تحد من مشاركتها سواء كانت عوائق ثقافية تتعلق بتقاليد المجتمع كتلك التي تحد من مشاركة المرأة أو اقتصاديه كالفقر وتبعاته أو قيودا تفرضها الحكومات وهي القيود التي أخذت منظمات المجتمع المدني العربية تركز عليها في الآونة الأخيرة حتى يتحقق اصلاح تشريعي يحررها من هذه القيود ويفرض استغلالها النسبي عن الدولة.

وتستطيع منظمات المجتمع المدني وعلى رأسها التعاونيات من خلال جمعياتها واتحاداتها أن تزيد من نفوذ الفقراء والمجتمعات المهمشة.

فإذا أخذنا الخدمات الاجتماعية على سبيل المثال فإن منظمات المجتمع المدني تطالب بأن يكون لها مشاركة أوسع في التعليم ، ومع توسع نظم التعليم يتضاعف القلق إزاء جودتها وتعتبر الهياكل المركزية ضعيفة في التعامل مع المهام الادارية اليومية وبعيدة عن اتخاذ اجراء فعال ضد المدرسين عندما لا يقومون بمهام وظائفهم فتدهور العملية التعليمية ونصبح أمام إنفاق مجتمعي كبير كما تعكسه أرقام التعليم في الميزانية العامة للدولة ومبالغ الدروس الخصوصية وعائد محدود نلمسه في ضعف التكوين العلمي للطلاب والخريجين، ومشاركة المجتمع المدني في حوار القضايا التعليمية تكفل تجنب هذه السلبيات ، ويتكرر مثل هذا الأمر في العديد من الخدمات الصحية والاجتماعية خدمات النقل والمواصلات والطرق والبنية التحتية المختلفة.

ومن ناحية أخرى فإن إنغماس المجتمع المدني في تخطيط وإدارة خدمات البنية الاساسية المحلية يعمل على زيادة الشعور بالملكية والقدرة على الاستمرار إذا قامت المجتمعات المحلية باختيارات مدروسة، ويعتبر شراك المستفيدين في

صنع القرارات هو خطوة البداية فى خلق شعورا بالملكية المحلية  
لأصول البنية الأساسية

وقد أثبتت التجارب وواقع منظمات المجتمع المدنى فى المجتمعات الحديثة  
أنها لا تستطيع الانعزال عن مجتمعاتها والانغلاق على نفسها - وهناك دور قومى  
لمنظمات المجتمع المدنى عليها أن تؤديه سواء أكانت هذه المنظمات نقابات مهنية  
أم تعاونيات أو جمعيات أهلية ونقابات عمالية - هذا من ناحية - ومن ناحية أخرى  
لا يمكن الحديث عن دور المجتمع المدنى ما لم تتوفر له مقومات أساسية ،  
وللحكومات دور رئيسى فى إرسائها ودعمها وتتعلق هذه المقومات بضمان حرية  
منظمات المجتمع المدنى وتوفير المناخ الملائم لاستمرارية تلك المنظمات فى أداء  
دورها المنوط بها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

إن التعاونيات العربية بكافة أشكالها وأحجامها وتنوعها تستطيع القيام بدور  
مؤثر وفعال فى السياسات الاقتصادية الجديدة لعالم مابعدالازمة الاقتصادية  
العالمية. ان عدد كبيرا من قضايا الاقتصاد القومى تجد فى التعاونيات المتطورة  
مفتاحا هاما لتحقيق انجاز كبير فيها وعلى راس هذه القضايا:

قضية الامن الغذائى وقضية الامن المائى وتوفير المسكن الملائم للاسر  
الجديدة محدودة الدخل وتبنى آلية للصناعات الصغيرة والمتوسطة كأهم آليات رفع  
مستوي المعيشة والحد من البطالة والخروج من دائرة الفقر والحد من التضخم عن  
طريق أختصار الحلقات الوسيطة بين اليد الأولي فى توفير السلعة  
سواء كان منتجاً أو مستورداً وبين المستهلك بما يكفل توفير  
حماية إيجابية للمستهلك .



## إحصائيات تعاونية في بعض البلدان العربية

(1) ملخص عن الحركة التعاونية المصرية  
من حيث (البناء التنظيمي - عدد التعاونيات - عدد الأعضاء - حجم الأعمال)

| البيان             | التعاونيات<br>الاستهلاكية   | التعاونيات الإنتاجية   | التعاونيات الزراعية  | التعاونيات<br>الإسكانية  | تعاونيات الثروة<br>المائية  |
|--------------------|---|--|--|--|---|
| البناء<br>التنظيمي | <ul style="list-style-type: none"> <li>• جمعية أساسية 3426</li> <li>• اتحاد أقليمي 20</li> <li>• الاتحاد التعاوني الاستهلاكي المركزي</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• جمعية أساسية 469</li> <li>• جمعية عامة 13</li> <li>• جمعيات اتحادية 3</li> <li>• الاتحاد التعاوني الانتاجي المركزي</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• جمعية أساسية متعددة الأغراض - ثلاثمان الزراعي 5274</li> <li>- للإصلاح الزراعي 780</li> <li>- لاستصلاح الأراضي 628</li> <li>• جمعية عامة 12</li> <li>• الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• جمعية أساسية 2370</li> <li>• جمعية اتحادية 11</li> <li>• جمعية مشتركة 7</li> <li>• الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>• جمعية أساسية (101)</li> <li>• جمعيات استزراع سمكي (8)</li> <li>• جمعية عامة (1)</li> <li>• الاتحاد التعاوني للثروة المائية.</li> </ul> |
| عدد الجمعيات       | 3426 +<br>20 اتحاد اقليمي   | 469 جمعية  | 6682 جمعية   | 2370 جمعية   | 1010 جمعية  |
| عدد الاعضاء        | 4 مليون عضو تقريبا  | 58184 عضو تقريبا   | أكثر من 4 مليون عضو  | 2 مليون عضو تقريبا   | 91876 عضو تقريبا  |
| حجم الأعمال        | أكثر من 17 مليار جنية   | 15 مليار تقريبا  | ما يقرب من 30 مليار جنية   | مليون وحدة سكنية ( 11 مليار نية)   | أكثر من مليار جنية  |
| القانون            | 109 لسنة 1975   | 110 لسنة 1975  | 122 لسنة 1980  | 14 لسنة 1981   | 123 لسنة 1983   |
| الجهة الادارية     | وزارة التجارة الداخلية  | وزارة التنمية المحلية  | وزارة الزراعة  | وزارة الإسكان  | وزارة الزراعة   |

بيان إحصائي لعدد ونوعية التعاونيات العربية ومجالات نشاطها

| إجمالي عدد وأنواع الجمعيات التعاونية |         |           |         |            |                |       |       |          |          |       | الدولة   |
|--------------------------------------|---------|-----------|---------|------------|----------------|-------|-------|----------|----------|-------|----------|
| زراعية                               | إنتاجية | استهلاكية | إسكانية | ثروة مائية | متعددة الأغراض | خدمية | ادخار | طحن غلال | مربي نحل | مواشي |          |
| 229                                  | 3       | 7         | 186     | -          | 437            | -     | 1     | -        | -        | 7     | الأردن   |
| 528                                  | 18      | 60        | 203     | 32         | -              | -     | -     | -        | 34       | 30    | لبنان    |
| 32                                   | 1       | 3         | 1       | 4          | 121            | -     | -     | -        | -        | -     | السعودية |
| 4090                                 |         | 26        | 719     | 20         | 67             | -     | -     | -        | -        | -     | المغرب   |
| 6682                                 | 482     | 3426      | 2370    | 103        | -              | -     | -     | -        | -        | -     | مصر      |
| 778                                  | 62      | 186       | 29      | -          | -              | 62    | -     | -        | -        | -     | العراق   |
| 169                                  | 15      | 17        | 230     | -          | -              | 39    | -     | -        | -        | -     | فلسطين   |
| 5463                                 | 294     | 144       | 2842    | -          | -              | -     | -     | -        | -        | -     | سوريا    |
| 970                                  |         | 3161      | -       | -          | -              | 1257  | -     | 1257     | -        | -     | السودان  |
| 2                                    | -       | 19        | -       | 1          | 4              | -     | -     | -        | -        | -     | البحرين  |
| 4                                    | 1       | 54        | -       | -          | -              | -     | -     | -        | -        | -     | الكويت   |
| 279                                  | -       | -         | 160     | -          | -              | -     | -     | -        | -        | -     | اليمن    |
| 302                                  | -       | -         | -       | -          | -              | 1950  | -     | -        | -        | -     | تونس     |
| 1123                                 | -       | -         | -       | -          | -              | -     | -     | -        | -        | -     | الجزائر  |
| 320                                  | -       | -         | -       | -          | -              | -     | -     | -        | -        | -     | ليبيا    |
| 60                                   | -       | -         | -       | -          | -              | -     | -     | -        | -        | -     | الصومال  |

المصدر : - الاتحاد التعاوني العربي  
- المنظمات العربية الأعضاء

جدول بيان إحصائي لحجم العضوية وحجم المعاملات بالدول العربية

| الدولة   | حجم العضوية            | حجم الأعمال                    |
|----------|------------------------|--------------------------------|
| مصر      | أكثر من 12 مليون عضو   | أكثر من 71 مليار جنيه          |
| السودان  | ما يقرب من 3 مليون عضو |                                |
| الكويت   | 362450 عضوا            | ما يقرب من 4 مليون دينار كويتي |
| المغرب   | أكثر من 100 ألف عضو    | أكثر من 25 مليون درهم مغربي    |
| البحرين  | 15000 عضو              | أكثر من 7 مليون دينار بحريني   |
| الإمارات | 36156 عضو              | أكثر من 5 مليار درهم إماراتي   |
| سوريا    | ما يقرب من مليون عضو   | أكثر من 3 مليار ليره سورية     |
| السعودية | أكثر من 50000 عضو      | ما يقرب من 4 مليار ريال سعودي  |

المصدر : - الاتحاد التعاوني العربي  
- المنظمات العربية الأعضاء

دراسة حالة  
( جمهورية مصر العربية )  
التعاونيات المصرية

## التعاونيات في مصر الوضع الحالي – المشكلات – مقترحات الحلول

مهيّد :

تعود نشأة الحركة التعاونية المصرية إلى عام 1908 بهدف خدمة المجتمع المصري واستمرت في تقديم خدماتها حتى الآن بكفاءة وفاعلية في مختلف أنشطة الإنتاج والتوزيع والذي يعكسه ضخامة عضويتها وكيانها المؤسسي الكبير ، حيث تبلغ عضوية التعاونيات المصرية أكثر من 12 مليون عضو موزعين على 18 ألف جمعية تعاونية ، ويقدر حجم أعمالها السنوي بأكثر من 70 مليار جنيه ، وتوفر أكثر من خمسة مليون فرصة عمل. وقد تعرضت الحركة التعاونية على مدى مسارها التنموي وفي مراحل معينه إلى التهميش المعتمد من واضعي السياسات لصالح تغول القطاع الخاص المستغل الذي يسعى فقط إلى تعظيم أرباحه دون مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمعظم أفراد المجتمع المصري في مخالفه صريحه لما تضمنته دساتير مصر المتعاقبه من حماية الملكية التعاونية ورعاية الدولة للتنظيمات التعاونية.

ويعتبر الاتحاد العام للتعاونيات والذي أنشأ بالقانون رقم 28 لسنة 1984 قمة التنظيم التعاوني في مصر حيث يتكون من الاتحادات التعاونية المركزية الخمس (الاستهلاكي – الانتاجي – الزراعي – الاسكاني – الثروة المائية ) بالإضافة إلى ما قد ينشأ من اتحادات تعاونية مستقبلا والذي يتبع إداريا رئيس مجلس الوزراء.

ويتولى الاتحاد العام الإشراف والرقابة على الاتحادات التعاونية المركزية ويهدف إلى نشر وتنمية وتطوير الحركة التعاونية المصرية وتفعيل دورها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا في إطار المبادئ التعاونية.

### قطاعات التعاونيات المصرية

أولا – التعاونيات الاستهلاكية : وتخضع للقانون 109 لسنة 1975 بشأن التعاون الاستهلاكي وجهتها الادارية المختصة وزارة التموين والتجارة الداخلية –وهي تمتلك شبكة لتوزيع السلع الاستهلاكية في أنحاء الجمهورية قوامها 3426 جمعية إضافة إلى 1396 فرع وتبلغ عضويتها 4 مليون عضو وحجم أعمالها ما يقرب من 10 مليار جنيه ولا تحمل ميزانية الدولة أي أعباء وكان لهذه الشبكة الدور الأكبر في موازنة الأسعار وكيح جماح التضخم وتحقيق البعد الاقتصادي والاجتماعي في نشاط التوزيع والقدرة على المشاركة الايجابية ببناء وتنمية المجتمع وتحقيق الأمن والاستقرار للمواطن المصري محدود الدخل.

ثانيا – التعاونيات الانتاجية : وتخضع للقانون 110 لسنة 1975 بشأن التعاون الانتاجي وجهتها الادارية المختصة وزارة التنمية المحلية وحجم أعمالها أكثر من 15 مليار جنيه من خلال 469 جمعية وتبلغ عضويتها ما يقرب من 2 مليون عضو وتشمل أنشطتها الحرفية مجالات (الأثاث والنجاره – الصناعات المعدنية والهندسية – النسيج والتريكو – الأحذية والمصنوعات الجلدية- السجاد والكليم – الملابس الجاهزة والمفروشات) بالإضافة إلى المجال الخدمي الذي يشمل (نقل الركاب – نقل البضائع بالسيارات – الإنشاء والتعمير ومواد البناء – والتصوير والطبع).

ثالثا – التعاونيات الزراعية : وتخضع للقانون 122 لسنة 1981 بشأن التعاون الزراعي – وجهتها الادارية المختصة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي –وتضم في عضويتها أكثر من 4 مليون عضو وعدد جمعياتها 6682 جمعية ( 5274 انتمان- 780 إصلاح – 628 استصلاح ) وحجم الأعمال ما يقرب من 30 مليار جنيه فضلا عن أن نشاط هذه التعاونيات يغطي معظم الرقعة الزراعية القديمة والمستصلحة بتوفير مستلزمات إنتاج وخدمات التخزين والنقل والخدمات الإرشادية والتنظيمية والفنية ، فقد قامت بالإستثمار في العديد من المشروعات الزراعية في مجالات الإنتاج الحيواني والداجني وإنتاج الأعلاف والتقاوى والأسمدة والعسل واستصلاح الأراضي الذي أضاف إلى الرقعة الزراعية المصرية أكثر من مليون فدان.

رابعا – التعاونيات الاسكانية : وتخضع للقانون 14 لسنة 1981 بشأن التعاون الاسكاني وجهتها الادارية المختصة وزارة الاسكان ويبلغ عدد الجمعيات 2370 جمعية وحجم العضوية ما يقرب

من 2.5 مليون عضو وحجم استثمارات حوالى 17 مليار جنيه وساهمت فى إنشاء أكثر من نصف مليون وحدة سكنية لأعضائها تركزت فى المدن الجديدة مما شجع سياسات التوسع العمرانى وكذا دورها المشهود فى إعادة تعمير مدن القناة بالإضافة إلى تعمير الساحل الشمالى من الكيلو 34 حتى الكيلو 101.

خامسا – تعاونيات الثروة المائية : وتخضع للقانون 123 لسنة 1983 وجهتها الادارية المختصة وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى " الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية " ويبلغ عدد الجمعيات 101 جمعية ، وحجم عضويتها أكثر من 95 ألف عضو ، وتعتبر التعاونيات قاطرة تنمية الموارد السمكية فى مصر ، حيث يمتلك أعضاؤها جميع وسائل الإنتاج وتستهلك حوالى 13 مليون فدان من المسطحات المائية بالإضافة إلى 231 ألف فدان مزارع سمكية وتقدر إجمالى استثمارات القطاع التعاونى السمكى بحوالى 7 مليار جنيه فى كل من المصايد والمزارع السمكية ، وهى تساهم بأكثر من 95% من إجمالى الإنتاج السمكى المصرى والمقدر بحوالى 1.6 مليون طن بقيمة قدرها 12 مليار جنيه مما ساعد إلى وصول متوسط استهلاك الفرد إلى 16 كجم فى السنة وهو المعدل العالمى ، كما توفر حوالى 1.5 مليون فرصة عمل.

### المشاكل والمعوقات التى تواجه التعاونيات بمختلف أنشطتها

بالنسبة للتعاون الاستهلاكى :

التمويل – تهميش هذا القطاع من جانب الدولة رغم أهميته فى ضبط السوق وكبح جماح التضخم ومحاباتها للقطاع الخاص – تعدد جهات الرقابة- عدم تفعيل المزايا والإعفاءات التى منحها قانون التعاون الاستهلاكى 109 لسنة 1975 مما كان له أثرا سلبيا على عمل القطاع – عدم ملائمة التشريعات الحالية مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية.

بالنسبة للتعاون الإنتاجى :

الاستيلاء على ما تملكه التعاونيات الإنتاجية من أصول (مخازن – محجر جبرى – أرض بمحافظة الجيزة) بالإضافة إلى تجاهل الدولة لهذا القطاع رغم أهميته فى مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة. ومشكلة إغراق السوق المحلى بالسلع الصينيه منخفضة الجودة والسعر – عدم تنفيذ الأحكام الصادره لجمعيات نقل الركاب بالمحافظات.

بالنسبة للتعاون الزراعى :

إرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج واستبعاد التعاونيات الزراعية من توزيع مستلزمات الإنتاج – تسلط الإدارة وتهميش هذا القطاع من جانب الدولة – عدم الإعلان عن أسعار المحاصيل قبل زراعتها – مشكلة التعدى على الأراضى الزراعية وعدم وجود سياسة زراعية.

بالنسبة للتعاون الاسكانى :

ندرة الأراضى الصالحة للبناء – استبعاد التعاونيات الاسكانية من المشاركة فى المشروعات الاسكانية – تهميش وتجاهل هذا القطاع وعدم تمثيله فى اللجان المختصة برسم سياسات الإسكان.

بالنسبة لتعاونيات الثروة المائية :

التلوث بسبب الصرف الصحى والصناعى يؤثر فى سلامة الأسماك وانخفاض الإنتاجية – استمرار التعدى على المسطحات المائية من خلال الردم والتجفيف – منع استخدام المياه العذبة فى المزارع السمكية رغم أن الأسماك تستخدم المياه العذبة ولا تستهلكها – وعدم احترام قرارات تنظيم أنشطة الصيد – تدخل المحليات وغيرها من الجهات فى إدارة المسطحات المائية.

## الحلول المقترحة لمشاكل التعاونيات

- 1- التأكيد على دور الدولة كراعية للحركة التعاونية إعمالاً لما جاء بالدساتير المصرية والتشريعات التعاونية مثل المادة رقم 22 من قانون التعاون الاستهلاكي رقم 109 لسنة 1975 والتي تنص على " تخصص الدولة سنوياً بموازنة الجهة الادارية المختصة المبالغ اللازمه لإعانة وحدات التعاون الاستهلاكي " وهي الرعاية التي تؤدي الى تمكين التعاونيات كمنظمات غير حكومية شعبية للاعتماد الجماعي على الذات من أداء دورها التنموى الاقتصادى الاجتماعى والثقافى دون التدخل فى عملها الشعبى أو التنفيذى ، أو إفتئاتا على استقلالية هذه المنظمات وديمقراطيتها واعتماد اسلوب التنسيق بين التعاونيات والجهة الادارية كمنهج للعلاقة على المستويين المركزى والمحلى وفى هذا يقترح تفعيل قرار إنشاء اللجنة الوزارية العليا للحركة التعاونية برئاسة رئيس مجلس الوزراء والتي تضم الوزراء المعنيين بالتعاونيات (الزراعة - الاسكان - التنمية المحلية - التضامن والعدالة الاجتماعية) كما تضم رؤساء الاتحاد العام للتعاونيات والاتحادات التعاونية المركزية تعقد اجتماعات دورية منتظمة على الأقل مره كل شهرين وتتولى المسائل ذات الصله بعلاقة أجهزة الدولة بالقطاعات التعاونية.
- 2- إصدار قانون التعاون الملئم للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وبما يتدارك ما فات التعاونيات من مواءمة مع سياسات الإصلاح الاقتصادى بحيث يحقق هذا التشريع الأساس والاطار العام للنشاط التعاونى تاركا التفاصيل للوائح الفرعية والانظمة الداخلية وفقا لطبيعة كل نشاط.
- 3- اشراك القطاع التعاونى ممثلاً فى الاتحاد العام للتعاونيات والاتحادات التعاونية المركزية فى رسم الخطة القومية الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتمثيله فى اللجان المختصة برسم السياسات المتصلة بمجالات نشاط التعاونيات إسوة مع مع هو متبع مع منظمات الأعمال العامة والخاصة وفى ضوء سياسة الحكومة المعنية بالاهتمام بالمجتمع المدنى الذى تعد التعاونيات مكون أساسى فيه.
- 4- وضع السياسات والبرامج التى تهدف الى تعزيز مفهوم الشراكة بين الدولة والقطاع التعاونى باعتباره جزء من القطاع الأهلى بما يشمل ذلك من دعم جهود هذا القطاع لتأسيس بنك للتعاون أو آلية تمويلية بديلة ، وتخصيص حصة من المنح والقروض الميسرة والمعونات الاجنبية لمساعدة القطاع التعاونى وتخصيص الاستثمارات اللازمة لمشروعات البنية الأساسية المساندة لنشاط التعاونيات كموانى ومرافئ الصيد والطرق الزراعية والرى والصرف)

وتحقيق التنسيق فى العمل بين التعاونيات ووحدات الحكم المحلى والوزارات المعنية.

5- تبنى مقترح إنشاء وتأسيس الاتحاد التعاونى لدول حوض النيل لدعم وتوثيق العلاقات التعاونية بين مصر ودول حوض النيل ودعم جهود الدولة فى هذا الصدد(يوليو2009).

6- احتواء برامج التنشئة والاعلام على القيم التعاونية التى تغرس روح العمل الجماعى والإيثار وتحمل المسئولية وخدمة الغير والممارسة الديمقراطية واحترام قيمة العمل.

7- تفعيل مواد قوانين التعاون السارية الخاصة بالمزايا التى منحتها الدولة لكل قطاع تعاونى بما يتفق مع الدور الذى يقوم به كل قطاع فى المجال الاجتماعى دون تكلفة على الدولة ، وتعديل التشريعات التى صدرت بعد هذه القوانين تسلب التعاونيات بعض هذه المزايا كقانون المناقصات والمزايدات رقم 89 لسنة 1998 وقانون تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى 2004.

8- التأكيد على مشاركة التعاونيات الاسكانية فى المشروع القومى للاسكان الذى يستهدف بناء مائتى ألف وحدة سكنية سنويا لمدة خمس سنوات.

9- تخصيص أماكن للتعاونيات الاستهلاكية والتعاونيات الانتاجية فى المجتمعات العمرانية الجديدة والمناطق النائية لممارسة نشاطها.

10- اشراك التعاونيات ومختلف القطاعات فى المشروع القومى لتنمية سيناء.

11- نظرا لحجم الموارد السمكية وانتشارها على جميع المحافظات ومساهمتها فى الناتج القومى ولتفادى المشاكل والمعوقات الادارية والتنظيمية فإنه من الضرورى إنشاء وزارة خاصة للثروة السمكية.

12- أن تكون التعاونيات هى الجهة الوحيدة المسئولة عن توزيع مستلزمات الإنتاج وقصر دور بنك التنمية والائتمان الزراعى على التمويل فقط.

13- أن تقوم الجمعيات التعاونية بتسويق القمح والذره مباشرة إلى هيئة السلع التموينيه بدلا من أن تعمل لحساب بنك التنمية.

14- ضرورة إسناد تسويق قطن الإكثار إلى جهة واحدة للحفاظ على تقاوى القطن من التلوث والخلط.

15- إعادة الحملات القومية لخدمة المحاصيل الرئيسية كالقطن والقمح بالمجان كما كان متبع من قبل تشجيعا ودعما للزراع.

16- سرعة إصدار التعديلات المقترحة على بعض مواد قانون التعاون الزراعى رقم 122 لسنة 1980 والتى سبق إرسالها لمجلس الشعب بمعرفة الوزير المختص.

17- التصدى لأى تخريب للأرض الزراعية سواء بالتجريف أو التبوير أو بالبناء لأن هذه الأرض تمثل الرصيد الآمن للأجيال القادمة وقيام الجهات التنفيذيه بإزالة المخالفات على نفقة المخالف ووضع أسمه فى القائمة السوداء وعدم صرف أى مستلزمات إنتاج لأى مخالف.



واقع الحركة التعاونية العربية

## واقع حال التعاونيات فى الدول العربية :

يلاحظ المتتبع لتنمية التعاونيات فى الدول العربية بأنها عبارة عن مجموعة ضخمة متزايدة من التعاونيات ، مضى عليها فى بعض الدول أكثر من تسعة وتسعون عاما منذ نشأتها ، وفى بعض دول أخرى حديثة العهد ، وفى عدد آخر منها ما زالت خطواتها الأولى تتلمس طريقها معتمدة على تشريعات ولوائح جديدة أعدت لها لتأخذ طريقها إلى الوجود.

ولقد حقق التعاون فى الوطن العربى أهم مرحله من مراحل وجوده ، إذ تقبل العالم العربى فلسفة هذا المفهوم والمبادئ التى تسيير عليها ، وآمن بأهدافه ، وبما يحققه للإنسان العربى من خير ، وأخذ فى إرساء قواعده وتعميق جذوره بما يتفق مع ثقافته ونظمه ، وبما يتناسب مع حاجات كل بيئة وظروفها ، حتى أصبح للتعاون فى الوطن العربى ملامحه المميزة ، وأضحى جزءا أساسيا من التنمية الاجتماعية والاقتصادية على امتداد الوطن العربى.

هذا من جانب التعاونيات ، وإذا نظرنا إلى الجانب الآخر وهو جانب الدولة ، يتسم دور الحكومات فى تنمية التعاونيات والعلاقة بين الحكومات والتعاونيات بأهمية جوهرية خاصة فى الدول النامية.

ولا يفوتنا فى هذا المجال، أن نشير إلى التطور التاريخى للعلاقة بين الأجهزة الحكومية والقطاع التعاونى، خاصة بالدول العربية. فلقد لجأ القطاع التعاونى للدولة من أجل الحصول على معونات ومساعدات ، والأخيرة تعاملت مع التعاونيات فى أغلب الأحيان من أجل الحصول على قنوات لتوزيع الدعم، مما أدى لتسلط الأجهزة الإدارية فى الدولة، فى أدق شئون القطاع التعاونى، من تخطيط، ومراقبة، إشراف، تمويل وخلافه. وهذا بالضرورة أفرز حركة تعاونية خاضعة لسيطرة الحكومة، وهو ما اتضح من تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولى عام 1983، من خطورة تدخل الدولة، وسيطرتها على القطاع التعاونى، حيث إن خطر تدخل الحكومة، أو سيطرتها، يتمثل فى أن التعاونيات قد لا تكون موجهة إلى حل مشاكل أعضائها، وإنما إلى تنفيذ السياسات الحكومية المقررة.

وتظهر مشكلة نفض يد الدولة عن التعاونيات بصورة مفاجئة، وإلغاء الدعم والإعفاءات المقررة، فى الوقت ذاته التى يجب عليها أن تواجه فيه المنافسة الضارية من القطاع الخاص، دون وجود فترة انتقالية، يمكن من خلالها إعادة ترتيب أوراقها. والواقع أن هناك اعتقادا عاما بأن العلاقة بين الحركة التعاونية والدولة تعد إلى حد كبير سبب نجاح أو فشل المنظمات التعاونية فى المنطقة العربية .. وأدركت ذلك أغلب الحكومات العربية ، على الرغم من اختلافاتها الأيديولوجية والسياسية ، أن التعاونيات هى الأداة المثلى لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخاصة فى المناطق الريفية ، وعمدت بالتالى إلى إدراج تنمية التعاونيات فى كثير من خططها وبرامجها الإنشائية الوطنية لضمان إسهامها فيها بصورة كاملة.

وتختلف الطريقة التي تتطور بها العلاقة بين الحكومة والتعاونيات من بلد إلى آخر ، وتتأثر بعوامل عديدة معظمها ذو طابع اقتصادى وسياسى. ورغم العدد الهائل من التعاونيات والتي أوضحناها فى بداية ورقة العمل، فإن الحركة التعاونية العربية لم تصل إلى المستوى المطلوب من الفعالية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة، ولم تحقق الكثير من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كما حققت مثيلاتها فى الدول المتقدمة.

ولقد عزا الدارسون والباحثون أن الأسباب الرئيسية لذلك يعود إلى نقص كبير فى الكوادر التعاونية المتخصصة والكفايات الإدارية ، وعدم التركيز على نشر الثقافة والتوعية التعاونية بين الجماهير ، وعدم الاهتمام بتنفيذ برامج التثقيف والتدريب والتعليم التعاونى المتخصص بشكل يتناسب والحاجات الملحة بالنسبة لكل دولة عربية. وفى ظل التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية وانعكاساتها القطرية التي تبلورت فى شكل برامج للتكيف الهيكلي مع آليات السوق العالمي ، فإن الحركة التعاونية العربية وجدت نفسها فى العديد من الأقطار العربية فى مواجهة أوضاع جديدة وبدون إعداد سابق مما أربك حركتها وجعلها تتخلف عن حركة الاقتصاد والمجتمع فى تلك الأقطار.

### الصعوبات التي تواجه الحركة التعاونية العربية ومحددات تطورها :

أن مناقشة الصعوبات التي تواجه الحركة التعاونية العربية – بموضوعية – يمثل أحد أهم المقومات والمداخل الصحيحة لتطوير التعاونيات. ثم أن أعمال مبدأ الديمقراطية فى الحركة التعاونية أصبح مطلباً ملحاً إلى درجة كبيرة فمن خلال أعمال وتطبيق هذا المبدأ يمكن طرح كل المشاكل والسلبيات والمقومات سواء داخل الحركة نفسها أو فى علاقاتها مع الأجهزة الأخرى داخل المجتمع. هذا الموضوع يعتبر من الأهمية الشديدة لدرجة يمكن القول معها أنه لا داعي ولا ضرورة إطلاقاً للبدء بعمليات تطوير أساليب النشاط من أجل التنمية لمواجهة التغيرات الجديدة دون أن تسبقها مصارحة ومكاشفة كاملة ونقداً ذاتياً موضوعياً لمشكلات الحركة التعاونية.

وكثيراً ما يثير البعض أن التطرق إلى عرض مشكلات وسلبيات ومعوقات الحركة التعاونية أصبح موضوعاً مكرراً يتعرض له الخبراء والقيادات التعاونية فى كل ندوة أو مؤتمر بينما لا طائل ولا نتائج إيجابية من إثارة هذه المشكلات، ونحن بدورنا نؤكد أن تلك ظاهرة صحية تماماً فطالما توجد "حركة" فلا بد أن توجد المشكلات والسلبيات وطالما الأخيرة موجودة فلا بد من العمل على حلها وإلا وصلنا إلى حالة من "التأقلم" مع المشكلات الموجودة.

ومن خلال العديد من الدراسات النظرية – والميدانية – بالإضافة إلى توصيات الندوات والمؤتمرات التي عقدت في الآونة الأخيرة يمكن الإشارة إلى أنه بتعدد واتساع المنطقة العربية واختلاف وتباين نظمها من دولة إلى أخرى فإن مشاكل الحركة التعاونية وإن كانت تتسم بشيء من الخصوصية هنا أو هناك إلا أنه لا توجد مجموعة من المحددات العامة لهذه المشاكل والتي تمثل قاسماً مشتركاً يمكن الاستناد إليه والتحليل على أساسه لواقع الحركة التعاونية العربية والتخطيط لتطوير نشاط هذه الحركة بما يتلاءم مع المتغيرات الجديدة.

ولقد عقد الكثير من الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية حول معوقات نهوض وتطور التعاونيات العربية، ويمكن سرد الكثير من النقاط في مجال حصر هذه العقبات ونحن هنا سوف نحاول الإشارة إلى العقبات الجوهرية التي تشكل أساس تخلف هذه التعاونيات عن القيام بدورها المأمول.

### ويمكن القول أن التعاونيات العربية تعاني من:

- غياب خطة واضحة المعالم لدى الغالبية العظمى من التعاونيات سواء على مستوى المنظمة التعاونية الأساسية أو على مستوى منظمات القمة التعاونية ومن ثم ليست هناك أهداف محددة وبرامج واقعية يمكن أن تسترشد بها وتنفذها التعاونيات مما جعل العمل في الحقل التعاوني يعتمد في غالبية الأحيان على الأسلوب العشوائي.
- اختلاف درجة نمو وتطور الحركة التعاونية في البلدان العربية وعدم استكمال وحدات البنين في بعضها الآخر علاوة على عدم تطرق الحركة في بعض البلدان إلى العديد من مجالات نشاط العمل التعاوني مما أدى إلى عدم تماثل قدرة وإمكانات مكونات الاتحاد التعاوني العربي وانعكس على أنشطته، وكان يمكن أن يكون ذلك نقطة انطلاق لإحداث التكامل بين التعاونيات العربية ودعم ومساندة بعضها البعض الآخر.
- عدم وجود رؤية عربية واضحة ومحددة للعمل العربي المشترك تعمل في إطارها كافة التنظيمات التعاونية.
- عدم سماح غالبية القوانين والتشريعات التعاونية النافذة بالدول العربية بإنشاء المشروعات التعاونية العربية المشتركة وإيجاد وسائل للتعاون الاقتصادي في المجالات المختلفة.
- تركز أجهزة ووسائل التدريب والتعليم التعاوني في بعض الدول العربية وغيابها في البعض الآخر مما أدى إلى تدني الوعي التعاوني في بعض الدول وعدم تخريج كوادر تعاونية متخصصة في مجال التعاون ونمو النزعة القطرية لدى البعض واختلاف وتباين الفكر التعاوني لدى القيادات

التعاونية مما يصعب معه تحقيق التفاعل والتمازج الفكري ومن ثم تحقيق النهضة التعاونية المشتركة.

■ غياب البيانات والإحصائيات الدقيقة عن التعاونيات العربية وعدم وجود بنك للمعلومات مما يصعب معه التعرف على الإمكانيات الحقيقية للحركة التعاونية في البلدان العربية ومن ثم عدم إجراء دراسات واقعية تسهم في نهضة ونمو التعاونيات العربية.

■ ندرة الكفاءات الإدارية والتنظيمية رغم ضخامة العبء وتعدد المهام الموكولة للتعاونيات وضعف جهود التدريب وقصور برامجها وعدم شمولها للعديد من النواحي التخصصية والفنية واقتصارها على البرامج ذات الطابع العام. وغياب المتابعة والتقييم لفاعلية هذه البرامج ومن ثم فإن مخرجاتها غير كافية لسد الحاجة المتزايدة للحركة التعاونية من الكوادر المؤهلة والمدربة.

■ غياب المحاولات الجادة لتجميع الموارد المالية لدى التعاونيات في العديد من الدول العربية في إطار بنك تعاوني يمكن من خلاله توفير القروض المالية المناسبة لمزاولة التعاونيات لأنشطتها ويكفل المنظمات التعاونية عند تعاملها مع الغير أو عند تطرقها للعمل بالمجالات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

■ غياب التطبيق العملي لمبدأ التعاون بين التعاونيات في النواحي المالية حيث تمتنع المنظمات التعاونية القادرة عن مساندة ودعم المنظمات التعاونية ذات القدرة المادية المحدودة.

■ عدم اتباع بعض التعاونيات للأسلوب العلمي في اتخاذ القرارات وغالباً ما تتخذ القرارات كردود أفعال، وتكون قرارات ليست مبنية على الدراسة الواقعية للمشكلة وتحديدها وتحديد الأساليب والبدائل المختلفة لمواجهتها والمفاضلة بين تلك البدائل واختيار البديل الأوفق للحل.

■ عدم وضوح موقف الدولة من الحركة التعاونية والخلط بين مفهومي الدعم والسيطرة بما يؤدي بالتعاونيات في كثير من الأحيان إلى أن تتحول بمجرد منافذ أو وكالات حكومية تنوب عن الحكومة في تنفيذ العديد من مهامها وغاب عن بعض القوانين تحديد العلاقات التنظيمية فيما بين المنظمات التعاونية بعضها البعض وفيما بينها وبين الدولة..

الحركة التعاونية العربية  
وأفاق المستقبل

لا شك أن دور التعاونيات يختلف من قطر عربي الى قطر عربي آخر وبحسب درجة تقدمه الاقتصادي والاجتماعي ، إلا أن التعاونيات بوجه عام تمتلك إمكانات واعدة وطاقات هائلة لأداء دور حيوي في تنمية الدخل القومي وتوليد فرص العمل ونشر الوعي وبالتالي الاسهام في خطط التنمية وإنجاحها.

ومن أجل إنماء وتطوير الحركة التعاونية العربية كى تعيد استكشاف إمكاناتها وطاقاتها كأداة فاعلة في مجمل أدوات وأطر وسياسات التنمية القومية..

هناك محددات لقيام التعاونيات بهذا الدور نعرضها فيما يلي :

**محددات قيام التعاونيات بدورها في تحقيق التنمية العربية.**

بادئ ذي بدء لكى تتحقق هذه الرؤية العربية لدور التعاونيات حاضرا ومستقبلا ، فإن ثمة مرتكزات أساسية جديرة بالاهتمام والعناية نوجزها فيما يلي :

تفعيل الدور القيادي للاتحاد التعاوني العربي كمظله للحركة التعاونية العربية في تنسيق جهودها وتوحيد مواقفها وتبادل الخبرة والتجارب بين أطرافها في الأقطار العربية.

توحيد التشريعات : تبين الدراسات المقارنة للتشريعات التعاونية العربية وجود تباين بينها سواء فيما يتعلق بالمصطلحات المستخدمه أو التبعية للجهة الادارية التي تشرف عليها أو من حيث الآليات والوسائل ولاشك أن مثل هذه الاختلافات تنعكس على الجانب التطبيقي وتؤثر على قدرتها في التعامل سواء مع المؤسسات الوطنية أم على الصعيدين القومي والدولي والمطلوب عمل نموذج تشريعي عربي تعاوني موحد يعمل على النهوض بالحركة وتضمينه أدوار محددة للعاملين بالتعاونيات وتحديد للدور المنوط بالدولة مع ترك التفاصيل الداخلية حسب ظروف كل دولة وحسب احتياجات كل قطاع تعاوني.

الاهتمام بالتدريب والتثقيف التعاوني توحيداً للمفاهيم وتقريباً للأفكار وتوفيراً للكوادر المؤهلة والمدربة والتي يعتبر العجز فيها من أهم المشاكل التي تواجه التعاونيات العربية.

تطوير أساليب عمل التعاونيات العربية ومراجعة أوضاعها التنظيمية والتشريعات المرتبطة بها ، لمواجهة المتغيرات وتجاوز التحديات المفروضة عليها.

توفير قاعدة معلومات عن التعاونيات والأنشطة التعاونية ، والاهتمام بايجاد نظام لتدقيق المعلومات والبيانات بشكل منتظم.

تعزيز الاتجاهات الاتحادية القطرية ومساعدتها على تكوين هيكلها التعاونية القطرية وتشكيل اتحاداتها الوطنية.

ضرورة تكثيف جهود وسائل الاعلام العربية نحو مزيد من الاهتمام بالحركة التعاونية والتوعية بطبيعة ورسالة التعاونيات وقيمتها ، والتنويه بأوجه نجاحات المنهج التعاوني وبدور التعاونيات الايجابية فى الاسهام فى جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وبدور التعاون الصحيح فى إرساء أسس العدالة الاجتماعية.

تبادل المعلومات والخبرات والتجارب والمنح الدارسية فيما بين الأقطار العربية ، من أجل زيادة فرص التنسيق والتكامل العربى ، وتعزيز دور الاتحاد التعاونى العربى لتحفيز وتشجيع هذا التعاون والتوسع فى عقد الندوات واللقاءات بين أطراف الحركة التعاونية العربية وعقد الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين المنظمات التعاونية فى الأقطار العربية وفى مختلف النشاطات والفعاليات التعاونية.

تكوين الكيانات الاقتصادية المتكاملة التى تستطيع التأثير فى السوق الدولى فى ظل الشركات الاقتصادية العملاقة والمتعددة الجنسيات.

توجيه أنشطة النهوض بالتعاونيات نحو مجالات واعدة مثل " القطاع غير المنظم " وانتهاج السياسة العامة التى تشجع وتعزز المبادرات الفردية فى هذا الحقل الذى يمكن أن يسهم بفعالية فى الاقتصاد الوطنى من خلال تنظيمه تعاونيا وتوجيه جهود أعضائه وفق اهتماماتهم ، بما فى ذلك القيام بحملات تحفيز وتقديم العون المالى والفنى لتأسيس تعاونيات نشطة فى هذا المجال وتطوير ما هو قائم منها.

تبنى الحكومات العربية لسياسات واضحة إزاء التعاونيات بزيادة دعمها عند اللزوم وزيادة تحفيز وتعزيز الحركة التعاونية ، دون أن يترتب على هذا التوجه المساس بالاستقلالية وحرية عمل وأسس المبادئ التعاونية ، وبحيث يزداد التعاونيين تحملا لمسئولياتهم وواجباتهم تجاه الأعضاء من ناحية ، وتجاه المجتمع من ناحية أخرى.

تبنى الحلول الحاسمة لمشاكل التمويل وضعف الامكانيات المالية بإنشاء البنوك التعاونية ومؤسسات الخدمة التعاونية على المستويات المركزية القطرية لمساعدة التعاونيات على القيام بمهامها.



## الخلاصة:

لاشك أن التعاونيات وما تضمه من قوى بشرية من الأعضاء والعاملين ومن قوى إنتاجية وخدمية، إنما تمثل أحد الروافد الهامة لسوق العمل العربي الأمر الذي يتطلب ضرورة التركيز على المؤسسات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي وعلى رأسها التعاونيات بصفتها منظمات شعبية غير حكومية وبما تحقّقه من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية لأعضائها وللمجتمع المحيط ، فالتعاونيات مهياة أكثر من غيرها على تحقيق وتأكيد وتفعيل البعد الاجتماعي لعمليات التحول وسياسات الاصلاح .. والتوجه الى تطبيق مفاهيم وأساليب اقتصاد السوق.

ولقد أثبتت التجارب العالمية شرقها وغربها أن التعاون ومنظماته كانت من الآليات الفعالة لتحقيق العدل الاجتماعي مع النمو الاقتصادي أو لتحقيق التوازن بينهما.

ولتكن دعوة إلى حكومات الدول العربية والمؤسسات العاملة بها إلى دعم وتشجيع قيام التعاونيات لما لهذه المنظمات الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي من قدرة هائلة على خدمة المجتمع الذي تعمل به وقدرتها على خلق فرص العمل من خلال انتهاج الأنشطة التعاونية غير التقليدية في مجالات البيئة، والخدمات التعليمية والصحية، والنقل، والخدمات السياحية، والثقافية وغير ذلك من المجالات الخدمية المختلفة .. الأمر الذي من شأنه أن يتيح مزيد من فرص العمل للشباب وللمرأة ويساهم في مواجهة قضية البطالة.

وختاماً فإننا نتطلع بكل الاهتمام إلى ما سوف تسفر عنه ندوتكم الهامة من توصيات.

وعلى الله قصد السبيل

## ملاحق

- مبادئ التعاون – ( 1995 )
- الهوية التعاونية – الحلف التعاوني الدولي ( 1995 )
- توصية تعزيز التعاونيات – منظمة العمل الدولية ( 2002 )